جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

العقوبات الدولية والإستقرار الإقليمي
العراق وإيران نموذجاً

أطروحة تقدم بها الطالب

فهد غنيس متعب

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية /العلاقات الدولية

بإشراف

الاستاذ الدكتور المتمرس

فكرت نامق عبد الفتاح

١٤٤٢هـ ٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ۚ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة آل عمران آية ١٤٠

الاهداء

الى ...من رضا الله برضاه والدي (رحمه الله) وأسكنه فسيح جناتــه ..

الى من كان دعائها سر نجاحي والدتي أطال الله بعمرها

الى ..أخي الشهيد البطل الذي روى أرض الوطن بدمه الطاهر (عـهد)

الى ..من بهم تـقر عيني أخوتي ..عائلتـي.. أبنائـي

الى .. من ساعدتني في الأطـروحة بوجـدان

الى .. جميع الاصدقاء الاعزاء

أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المتواضع فتقـبلوه مني ..وفاءً

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الميامين ومن تبعهم ومن سار على هديهم الى يوم الدين وبعد .....

فلا يسعني في هذا المقام الا أن أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور المتمرس (فكرت نامق عبد الفتاح) الذي كان نعم الناصح والمرشد والمعلم والحريص لإتمام هذه الدراسة ، إذ كان له بالغ الاثر في إنجازها فجزاه الله عني خير الجزاء .

وأتقدم بجزيل شكري وأمتناني الى عمادة وإدارة معهد العلمين للدراسات العليا والاساتذه التدريسيين خلال المرحلة التحضيرية ، لما بذلوه من جهود كبيرة خدمة للمسيرة العلمية ، وكذلك الى كادر مكتبة العلمين لما بذلوه من جهد لتأمين المصادر العلمية .

والشكر الجزيل لرئاسة قسم العلوم السياسية وأخص بالذكر رئيس القسم أ.د.محمد ياس خضير الذي لم يتوان عن تقديم المساعدة الينا طيلة مدة هذه الدراسة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسة بحر العلوم الخيرية لما بذلته من دور متميز لنشر وتطوير العلم والمعرفة ....

وأخيراً أوجه شكري وتقديري الى أسرتي التي عاشت معي قلقي طيلة مدة الدراسة ،خصوصاً من عملت معي بكل تفانٍ فلها مني كل التقدير والعرفان .

سائلاً الله جل جلاله أن يجزي كل هؤلاء عني خير الجزاء والاحسان في الدنيا والاخرة .

والله ولي التوفيق

الباحث

ثبت المحتويات

الاية القرانية..... ب

الاهداء..... ج

شكر وتقدير ..... د

ثبت المحتويات..... ه

ثبت الاشكال..... ز

ثبت المخططات..... ز

ثبت الخرائط..... ز

ثبت الجداول..... ز

المقدمة..... ١

أولا:أهمية الدراسة..... ٢

ثانياً: إشكالية الدراسة..... ٣

ثالثاً: فرضية الدراسة..... ٤

رابعاً: مناهج الدراسة..... ٤

خامساً: الدراسات السابقة..... ٥

سادساً:هيكلية الدراسة ٧

الفصل الأول ٩

الاطار النظري والتاريخي للعقوبات الدولية..... ٩

المبحث الأول: تعريف العقوبات الدولية وأصولها التاريخية ١٠

المطلب الأول: التدابير الاقتصادية..... ١٠

المطلب الثاني: التدابير العسكرية..... ٢٣

المبحث الثاني: العقوبات الدولية في عهد التنظيم الدولي..... ٢٨

المطلب الأول: العقوبات الدولية في عهد عصبة الامم..... ٢٨

المطلب الثاني: العقوبات الدولية في ميثاق الامم المتحدة..... ٣٣

المبحث الثالث: أنواع العقوبات من حيث الجهة التي تقررها والحالات التي يجوز فيها فرض التدابير ٥٥

المطلب الاول: انواع العقوبات الدولية من حيث الجهة التي تقررها..... ٥٥

المطلب الثاني: الحالات التي يجوز فيها فرض التدابير ٦٤

الفصل الثاني ٧٣

العقوبات الدولية على العراق ٧٣

المبحث الاول : أسباب أزمة وحرب الخليج لعام١٩٩٠-١٩٩١..... ٧٤
المطلب الأول: الجذور التاريخية للازمة وتداعياتها..... ٧٥
المطلب الثاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة ٧٩
المبحث الثاني: الامم المتحدة وأزمة وحرب الخليج ١٩٩٠- ١٩٩١..... ٩٥
المطلب الاول: قرارات مجلس الامن وتطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة..... ٩٦
المطلب الثاني: انسحاب العراق من الكويت وأستمرار فرض العقوبات ١٠٩
المبحث الثالث: تقييم العقوبات الدولية على العراق..... ١٢٨
المطلب الأول: مدى توافق قرارات مجلس الأمن لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ١٢٨
المطلب الثاني: الاثار السلبية للعقوبات الدولية..... ١٤١
الفصل الثالث..... ١٥٠
العقوبات الدولية على الجمهورية الاسلامية الايرانية* ١٥٠
المبحث الاول: البرنامج النووي الايراني ١٥١
المطلب الاول: الجذور التاريخية وتطور الملف النووي الايراني..... ١٥١
المطلب الثاني: الاسباب والدوافع المحركة للبرنامج النووي الايراني..... ١٦٦
المبحث الثاني: الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسمات العقوبات الدولية على ايران ١٨٣
المطلب الأول: دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الملف النووي الايراني..... ١٨٣
المطلب الثاني: سمات العقوبات الدولية المفروضة على إيران..... ١٩٦
المبحث الثالث: الآثار والتحديات للعقوبات الدولية المفروضة على إيران وأنعكاساتها الداخلية..... ٢٢٧
المطلب الأول: الآثار السلبية للعقوبات الدولية المفروضة على إيران ٢٢٧
المطلب الثاني:التحديات التي تواجه إيران في ظل العقوبات المفروضة وطرق الالتفاف عليها..... ٢٤٥
الفصل الرابع..... ٢٧٠
العقوبات الدولية على العراق وإيران وإنعكاساتها على الاستقرار الاقليمي..... ٢٧٠
المبحث الأول: العقوبات الدولية على العراق وإنعكاساتها على الاستقرار الاقليمي ٢٧٢
المطلب الاول: العقوبات الدولية على العراق وأثرها على البيئة الداخلية..... ٢٧٢
المطلب الثاني : العقوبات الدولية على العراق وإنعكاساتها الاقليمية..... ٢٩٠
المبحث الثاني: العقوبات الدولية على أيران وانعكاساتها على الأستقرار الاقليمي..... ٣٠٨
المطلب الأول: العقوبات الدولية على أيران وأثرها على الاستقرار الداخلي..... ٣٠٩
المطلب الثاني: العقوبات الدوليةعلى أيران وأثرها على الأستقرار الخارجي ٣٢٨

المبحث الثالث: مستقبل النظام الاقليمي في ضوء العقوبات الدولية على العراق وإيران..... ٣٤٩
المطلب الاول: مستقبل النظام الاقليمي الخليجي في ضوء نتائج العقوبات الدولية على العراق..... ٣٥٠
المطلب الثاني: مستقبل النظام الاقليمي الخليجي في ضوء إستمرار العقوبات على إيران والخيارات المحتملة ٣٦٨

ثبت الاشكال

شكل ١ يوضح نمو الاقتصاد الايراني لغاية ٢٠١٩ ..... ٢٣١
شكل ٢ يوضح انتاج النفط الايراني بمخطط بياني..... ٢٣٢
شكل ٣ يوضح صادرات النفط الايراني للدول المستثناة ٢٣٢

ثبت المخططات

مخطط ١ يوضح توزيع السلطات في النظام السياسي للجمهورية الاسلامية الايرانية ٢٣٦

ثبت الخرائط

خارطة ١ توضح موقع ميناء مبارك الكبير ١١٦
خارطة ٢ توضح ميناء الفاو الكبير وميناء مبارك الكبير ١١٦
خارطة ٣ تبين موقع إيران الجغرافي بالنسبة للعالم ١٥١

ثبت الجداول

جدول ١ تفاصيل القوات المتحالفة ضد العراق ١٩٩٠-١٩٩١ ..... ٩١
جدول ٢ متلقي التعويضات في الشرق الاوسط حتى منتصف عام ٢٠٠٤ ويشمل مختلف فئات المطالبات..... ١١٩
جدول ٣ المبالغ الممنوحة من صندوق التعويضات حتى منتصف عام ٢٠٠٤ الى الدول دائمة العضوية في مجلس الامن ويشمل مختلف فئات المطالبات..... ١١٩
جدول ٤ يوضح المدد الزمنية والمراحل التي تم فيها تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء..... ١٤٠
جدول ٥ يبين التعاون الصيني-الايراني في المجال النووي خلال الثمانيات والتسعينات من القرن الماضي ١٦٣
جدول ٦ يوضح أسماء المفاعلات والمراكز والمنشآت النووية في ايران وتخصصاتها ١٦٥
جدول ٧ أبرز العمليات التي تتهم الولايات المتحدة الامريكية إيران بالوقوف ورائها..... ٢١٤
جدول ٨ الواردات الايرانية من الاتحاد الاوروبي بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠٢ بالمليون دولار ٢٢١
جدول ٩ الصادرات الايرانية للاتحاد الاوروبي بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠٢ (بالمليون دولار)..... ٢٢١
جدول ١٠ افاق الاقتصاد الايراني للاعوام (٢٠١٣ – ٢٠١٨)..... ٢٣٣

المقدمة

إن النزاعات والحروب التي إندلعت منذ القدم، بين الدول المختلفة من العالم لم تكن لأسباب سياسية فقط، بل كانت الدوافع الاقتصادية من الأسباب الرئيسية لأندلاعها، سواء كانت هذه الدوافع ظاهرة او مخفية، وقد ترافق مع مع استخدام الاسلحة العسكرية، العقوبات الاقتصادية وعلى المستويات كافة، وتحت مسميات عدة مثل (الحظر، الحصار، العقوبات الاقتصادية) وغيرها، وإن سياسة العقوبات مصطلح قديم يعود الى ماقبل الميلاد، وتطور هذا الاسلوب في العصر الحديث اذ استخدم في الحربين العالميتين الاولى والثانية، وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح الأمر مختلف تماماً، حيث أصبح فرض العقوبات على أي دولة يتطلب موافقة دولية ومن قبل المنظمة العالمية، وجهازها التنفيذي (مجلس الأمن) بموجب المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة، لكن هنالك بعض الغموض وهذا الغموض تم إرساؤه من قبل الدول الكبرى والمسيطرة على مجلس الأمن، وهي الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، والتي أسهمت بإنشاء هذه المنظمة الدولية، والتي وضعت الآليات والشروط وفقاً لمصالحها كجزء من إستراتيجيتها، مما جعل دول معينة تنفرد بفرض عقوبات على دول أخرى، وكان الهدف من ذلك إخضاعها لسيطرتها وهيمنتها، كما تقوم الولايات المتحدة الامريكية في المرحلة الراهنة التي وضعت العقوبات لسياستها في الهيمنة والسيطرة، وكما حصل مع جمهورية العراق بداية التسعينات من القرن الماضي، ويحصل حالياً ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية، وإن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملت مع دول عديدة وبإسلوبها الخاص، إذ تضع دولاً على قائمة الارهاب وتسمي أخرى محور الشر، أو داعمة للارهاب، وتقوم بحظر إقتصادي ذات أشكال متعددة مفترضة إن العقوبات الدولية التي تقوم بها والتي تخلو أحياناً من الموافقة الاممية بطبيعة الحال سوف ترضخ عن طريقها هذه الدول.....

إن الكثير من الدول ما زالت تخضع للعقوبات الدولية وبحجج وذرائع مختلفة أو على خلفية تصفية الحساب مع تلك الدول سيما بعد أنتهاء الحرب الباردة، كما إن في الكثير من الاحيان تتحول العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة الى أداة للسياسة الخارجية الامريكية، فسياسة العقوبات الدولية التي إستهدفت الجمهورية الاسلامية الايرانية في أوائل عام ١٩٧٩ م في ضوء قضية الرهائن الامريكان، واليوم بسبب الملف النووي الايراني وتداعياته على الرغم من توصل مجموعة (٥+١) وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية والصين وفرنسا وبريطانيا أضافة الى المانيا عام ٢٠١٥ في فينا، الى إتفاق مع إيران مقابل رفع العقوبات عنها، لكن لم يتم رفع العقوبات لا بل تم الغاء الاتفاق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد وصول الرئيس الامريكي السابق (دونالد ترامب) الى السلطة .

إن سياسة العقوبات الدولية هي جملة التدابير والاجراءات الاقتصادية والمالية، التي تقوم بتطبيقها وفرضها دولة أو دول أو منظمات أو هيئات دولية وإقليمية على دولة ما أو تنظيم معين على خلفية القيام بأعمال عدوانية، وإن هذه الاعمال تهدد السلم والأمن الدوليين، وذلك لحمل هذا الطرف على تقديم التنازلات، والرضوخ للإرادة الدولية ،وغالباً ما تكون هذه التنازلات إما سياسية أو ذات طبيعة إقتصادية

أو عسكرية، ومن المفروض أن تكون هذه العقوبات صادرة من المنظمة الدولية(الامم المتحدة) وقيام الدولة التي تفرض هذه الاجراءات بالرجوع لها، و لا يمكن اللجوء الى هذه السياسات العقابية الا بعد إستنفاذ كافة الخيارات السياسية وإعطاء الوقت الكافي، لذلك وقبل البدء بها لما لها من آثار جسيمة على الافراد والمجتمع وسيادة الدولة، لأنها في نهاية المطاف ما هي إلا نوع من الفرض والقسر والاكراه

أولا:أهمية الدراسة

تأتي أهمية دراسة العقوبات الدولية على العراق وأيران والتي أدت الى وضع جديد في المنطقة، يعد في نظر هذه الدول أو الدولة التي تقوم بهذه السياسة الى تحقيق الاستقرار الدولي والاقليمي، كون هذه السياسة لن تأتي من فراغ، وإنما لردع الدولة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وفي نظر الدول المستهدفة تعد خرقاً لسيادتها والتدخل في شؤونها الداخلية والخارجية والهيمنة عليها، من قبل الدول أو المنظمات الدولية أو التكتلات الدولية والاقليمية، والرضوخ لها والسيطرة عليها وللتغيير السياسي في الوضع الإقليمي والدولي، وخاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، وبعد تسيد قطب واحد في النظام السياسي الدولي، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وأضفاء صبغة الشرعية على سياستها من خلال الأمم المتحدة، وفي احيان كثيرة عدم الالتزام بالمواثيق والاعراف الدولية ونظراً لأهمية الاستقرار الاقليمي لما له من إنعكاسات خطيرة على المنطقة في ظل هذه التحديات والمتغيرات الإقليمية الدولية ومدى فاعلية العقوبات الدولية، وأثرها على الاستقرار الاقليمي، فضلاً عن، مدى شرعية وعدم شرعية العقوبات الدولية أو العقوبات الاحادية التي تفرضها بعض الدول، حيث إن نتائج هذه العقوبات ترتبت عليها آثار خطيرة للشعوب المفروض عليها العقوبات، وبما سببته من إنهيار للقدرات السياسية والعسكرية وتحطيم البنى الاجتماعية والمساس بسيادة الدول، كما أصبحت العقوبات الدولية سلاحاً يضاهي سلاح الحرب، بل يتفوق عليه في بعض الأحيان، كما تُعد أحد مواضيع الساعة في ظل التطورات على الساحة الدولية، وأصبحت قواعد حماية حقوق الانسان عرضة للانتهاك لكن من نوع آخر، أطلق عليها القوة الهادئة أو الصامتة .كما إن أهمية الموضوع كان من الاسباب التي دفعتنا لأختيار هذا الموضوع، وهي أسباب ذاتية وموضوعية، الاسباب الذاتية فهي لتدعيم فكرة الحيادية والموضوعية بالنسبة لهذا الموضوع المثير للجدل، والتي غالباً مايكون هناك إنقسام في الاراء والافكار بين الباحثين والمختصين، من المعارضين لها والمختصين، في ضوء العقوبات التي تطرح شعار المحافظة على السلم والأمن الدولي، من ضمن الاهداف المعلنة لتطبيق هذه العقوبات، أما الاسباب الموضوعية، هو ماتعرض له العراق من عقوبات بعد إحتلال الكويت في ٢-اب -١٩٩٠ وإستمرارها لمدة طويلة رغم زوال السبب الرئيسي لفرضها عليه، مما أدى الى آثار كارثية وإنعكاسات خطيرة، أدت بالنتيجة لأحتلال العراق، مما يدل على إن العقوبات الدولية هي سلاح خطير لا يقل خطورة عن التدخل العسكري والحرب، كما إن العقوبات قد زادت من الأمر تعقيداً خاصة على الجانب الانساني والتنموي، من جانب آخر، ان استمرار العقوبات على ايران، وتبادل الاتهامات بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية، والغاء الاخيرة الاتفاق

النووي (٥+١)وتشديد العقوبات على إيران بعد وصول الرئيس(ترامب)الى السلطة، قد يؤدي الى آثار وخيمة على المنطقة وعدم إستقرارها حاليا وفي المستقبل٠

ثانياً: إشكالية الدراسة

إنطلاقاً من الأهمية التي يكتسبها موضوع العقوبات الدولية، كونها أحد الوسائل القسرية الرادعة التي يلجأ اليها مجلس الامن، أو العقوبات الاحادية التي تفرضها بعض الدول على دولة أخرى، فإن هنالك معادلة طبيعية تتمثل في المحافظة على السلم والأمن الدوليين من جهة ومن جهة أخرى مراعاة الاعتبارات الانسانية، وإمكانية التوازن والتوافق بين تطبيق هذه العقوبات كأحد وسائل الردع، وانعكاساتها الخطيرة على المنطقة، وإن العقوبات الدولية تعاني العديد من الثغرات والعيوب سواء على مستوى اقرارها او تنظيمها او النتائج التي ترتبت عليها، مما أفقدها الغاية المنتظرة في تحقيق السلم والامن الدوليين أو الاستقرار الاقليمي، إن البحث في العقوبات الدولية والاستقرار الاقليمي، العراق وإيران نموذج ضروري ، في ضوء تحولات وتبدلات البيئة الاقليمية بعد إنتهاء الحرب الباردة، فذهبت آراء الى إن قضية العقوبات الدولية، أصبحت تتعاظم يوماً بعد آخر، مع قاعدة المطالبة بضرورة القيام بتلك الخطوة كونها جملة من التدابير والاجراءات الاقتصادية والمالية، التي تقوم بها دولة أو منظمات أو هيئات دولية على دولة ما، على خلفية القيام بأعمال عدائية التي تهدد السلم والامن الدولي، وذلك لحمل هذا الطرف على تقديم التنازلات والرضوخ الى الارادة الدولية، من أجل تحقيق الاستقرار الاقليمي والدولي، في حين ذهب آخرون إلى إن العقوبات الدولية سواء أُتخذت من قبل مجلس الامن التابع لمنظمة الامم المتحدة، أو من بعض الدول الاعضاء في مجلس الأمن لم تحقق الاهداف المرجوة في كبح جماح الدول المفروضة عليها أو تحقق الاستقرار الاقليمي، بل العكس أدت الى حالة من عدم الاستقرار في المنطقة وتهديد السلم والأمن الدولي ،فضلاً عن إستغلال الدول الكبرى لأظفاء الشرعية على سلوكها من أجل تحقيق أهداف سياستها، وفي ضوء تضارب الاراء تتمحور أشكالية الدراسة حول سؤال مركزي وهو، هل تحقق الاستقرار في النظام السياسي الاقليمي في ضوء العقوبات الدولية بموجب قرارات مجلس الامن على العراق بعد غزوه الكويت عام ١٩٩٠ وإحتلاله عام ٢٠٠٣ ؟وهل إستطاعت الولايات المتحدة كبح جماح إيران وتقليص نفوذها في النظام الاقليمي، وتحقيق الاستقرار الاقليمي أم العكس ؟ ويتفرع من السؤال المركزي عدة تساءولات لعل أهمها :-

١- ما مفهوم العقوبات الدولية وما وهي أصولها التاريخية وكيف تطورت؟

٢- ما أنواع العقوبات الدولية، وما هي الاسباب المعلنة لفرض العقوبات الدولية على العراق ؟

٣-كيف تعاملت الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية في أزمة وحرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١؟ومدى شرعيةأو عدم شرعية هذه العقوبات في ضوء قرارات مجلس الأمن ؟والاثار السلبية المترتبة عليها؟

٤- لماذا تعرضت إيران الى العقوبات الأمريكية والعقوبات الدولية؟ وهل أوقفت العقوبات البرنامج النووي؟ وما دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الملف ؟وهل قلصت نفوذها في النظام الاقليمي؟

٥- كيف تعاملت إيران مع إستمرارية العقوبات عليها ؟وماهي الاثار المترتبة على نتائجها ؟

٦- كيف إنعكس تطبيق العقوبات الدولية على العراق وإيران على إستقرار النظام الاقليمي بصورة عامة والنظام الاقليمي الخليجي بصورة خاصة ؟

٧- ما الخيارات المحتملة للعلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران في ضوء إستمرار العقوبات الامريكية عليها ؟

ثالثاً: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها :

إن العقوبات الدولية سواء المتخذة من مجلس الأمن التابع لمنظمة الامم المتحدة، أو من بعض الدول الاعضاء في مجلس الأمن ،لم تحقق الاهداف المرجوة في كبح جماح الدول المفروضة عليها، أو تحقيق الاستقرار الاقليمي، بل إن هناك من يشكك في شرعيتها، وصحة تطبيقها، من خلال الكيل بمكيالين، والمعايير المزدوجة في نفاذها على كل من يخالف قواعد القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة، إذ لا توجد ضوابط وأسس يتم تحديد الدول المخالفة .

كما إن الولايات المتحدة الامريكية إستطاعت توظيف العقوبات الدولية عبر قرارات مجلس الامن لأضفاء الشرعية على قراراتها وتحقيق الاجماع العالمي، والانسياق الدولي لمصالحها، وقد أثرت العقوبات الدولية على العراق حيث ترتبت عليها نتائج خطيرة أدت الى إحتلال العراق وإخراجه من معادلة التوازن الاقليمي، وأصبح ساحة صراع بين الولايات المتحدة وإيران من جهة، وإيران ودول المحيط الاقليمي من جهة أخرى، مما أسهم في عدم إستقرار النظام الاقليمي .

كما إن عدم الوصول الى إتفاق حول الرنامج النووي الايراني خصوصاً مع الولايات المتحدة الامريكية والتي ألغت الاتفاق الذي حدث بين دول (٥+١) وإيران في عام ٢٠١٨، فإن المخاوف ستزداد بفرض اللجوء الى الخيار العسكري، والذي سيؤدي بدوره الى عواقب وخيمة على النظام الاقليمي وعدم إستقراره .

رابعاً: مناهج الدراسة

تقتضي ضرورة البحث العلمي عند معالجة أي ظاهرة أو إشكالية معينة، لا سيما في مجال الدراسات الانسانية تحديداً، الاداة المنهجية لتكوين وسيلة للوصول الى نتائج منطقية بصددها، كون المنهج هو الطريقة التي توصل الباحث الى حقيقةٍ ما، ولما كانت تلك الدراسات ومنها الدراسات السياسية تنطوي على التنوع الكبير في مناهج البحث العلمي، وأدوات التحليل وذلك بسبب طبيعة الدراسة وتنوع متغيرات الظاهرة موضوع البحث، وعليه حرصنا في هذه الاطروحة على عدم التقيد بإتباع منهج محدد نتيجة لتعقد الظاهرة السياسية، وتشابك مكوناتها وإختلاف عناصرها، إذ عمدنا الى الاستفادة من مناهج عديدة عملية

وما تقتضي طبيعة هذه الدراسة الى توظيف مناهج متعددة تتوافق وطبيعة الحاجة الداعية اليها، لذلك سيتم إعتماد المنهج الاستقرائي الذي يساعدنا على وضع الفروض والتحقق من صدقها فضلاً عن إعتماد المنهج الوصفي، لما له من خواص في وصف الظاهرة المراد دراستها ليكون ذلك مدخلاً لتفسيرها وإستخدام المنهج التاريخي، بما يتطلبه من متابعة للاحداث والوقائع السياسية، بما يسمح بخلق تصور معين بشكل ما له صلة بالمتغيرات والأحداث التي تحكم إطار الظاهرة السياسية، لأن فهم الماضي بأحداثه المختلفة والذي يساعد على الإجابة عن الكثير من الاستفهامات، كما تم إعتماد المنهج القانوني لدراسة القرارات الدولية ومدى شرعيتها مع القانون الدولي، من خلال قراءة وتحليل الابعاد القانونية للمشكلة .كما تم الاستعانة بمناهج فرعية مثل المنهج المستقبلي من أجل إستشراف مستقبل ظاهرة العقوبات الدولية وآثارها المستقبلية وإنعكاساتها الاقليمية .

خامساً: الدراسات السابقة

تمثل دراسة (دراسة العقوبات الدولية والاستقرار الاقليمي، العراق وإيران نموذجاً) واحدة من المواضيع المهمة التي تستقطب نظر المختصين والمهتمين بشأن القانون الدولي والقانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، والمنظمات الدولية، نظراً للاثار الجسيمة التي تتركها العقوبات الدولية على الافراد والمجتمع وسيادة الدولة، لأنها في نهاية المطاف، ماهي الا نوع من الفرض والقسر والاكراه، فضلاً عما تسببه من إنهيار للقدرات السياسية والعسكرية، وتحطيم البنى الاقتصادية والاجتماعية، والمساس بسيادة الدول، كما أصبحت العقوبات الدولية سلاحاً يضاهي سلاح الحرب، بل يتفوق عليه في بعض الاحيان، كما يُعد أحد مواضيع الساعة، في ظل التطورات على الساحة الدولية، وهذا مازاد في تناول المواضيع الخاصة بها، كل ينظر اليها من زاوية معينة، وصولاً الى الهدف الذي حدده، وهكذا يحاول كل باحث أن يبني على آخر ما بني من سبقه .

لقد تطرق قبلنا عددٌ من الباحثين في شأن العقوبات الدولية كل من وجهة نظره، وأحياناً تقتصر على جانب معين دون جوانب أخرى من هذا الموضوع الشائك، ومن أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العقوبات الدولية :-

١- دراسة ضاري رشيد السامرائي، مدى مشروعية قرارات مجلس الأمن ضد العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية القانون جامعة بغداد ١٩٩٥

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها إن مجلس الأمن أصدر العديد من القرارات في مدة زمنية قصيرة استناداً الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وتضمنت هذه القرارات إجراءات وتدابير متشعبة ومتداخلة، تناولت قضايا كثيرة لم يسبق لمجلس الأمن أن تناول قسماً منها بالكيفية والصيغة التي وردت في قرراته، ويثير هذا الموضوع تساؤلات عديدة فيما يتعلق بالسلطة التقديرية التي يتمتع بها مجلس الأمن، وقد خلُصت الدراسة هو إن السلطة التقديرية لمجلس الأمن، في مجال حفظ السلم والامن

الدوليين، بأن المجلس عند ممارسته لأختصاصاته من خلال التدابير والاجراءات المشار اليها في الميثاق، لا بد إن يؤخذ بنظر الاعتبار تلك القيود الواردة على سلطاته .

٢-دراسة كامل عبد خلف الجبوري، المقاطعة الاقتصادية في القانون وقرارات مجلس الأمن المتصلة بمقاطعة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية القانون جامعة بغداد ١٩٩٣.

إنطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها إن المقاطعة الاقتصادية هي واحدة من التدابير التي نصت عليها مواثيق المنظمات الدولية، وهي إجراءات تتخذ ضد الدولة التي تقوم بتهديد السلم والأمن الدوليين، أو تمارس عملاً من أعمال العدوان، كما إن ميثاق الأمم المتحدة يحمل مجلس الأمن مسؤولية تحقيق الأمن الجماعي، ويخوله في ذلك سلطات كبيرة متى ما كان ذلك ضرورياً، من تدابير مؤقتة أو إقتصادية أو عسكرية، وخلصت الدراسة الى إن المقاطعة الاقتصادية تتخذ بوصفها إجراءات ضد الدولة التي تقوم بعمل من شأنه التهديد للسلم أو الاخلال به، أو وقوع عمل من أعمال العدوان، فما من دولة مهما عظم شأنها وكثرت مواردها، يمكن لها أن تقاوم مقاطعة إقتصادية منظمة تشترك بها عدة دول .

٣-دراسة حسين محمد صادق تاج، اثر العقوبات الاقتصادية في عملية التنمية في ايران، رسالة عدت لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، مقدمة الى الجامعة الاسلامية في لبنان، كلية الحقوق ٢٠١٥.

إنطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها بأن العقوبات الاقتصادية الناجمة عن الضغط الدولي في سبيل تطبيق مقررات الأمم المتحدة، ولكنها في الوقت ذاته تعد خرقاً وإنتهاكاً لحق التنمية اذا ما إستخدمت بصورة تعسفية، كما إن العقوبات الاقتصادية هي وسيلة لمعاقبة إنظمة حكم خارجة عن القانون الدولي والشرعية الدولية، ولكن الواقع يثبت إن الشعوب هي من تتحمل التبعات التي تترتب عليها.

وقد خلصت الدراسة الى إن هذه العقوبات سببت أضراراً جسيمة لأعداد ضخمة من المدنيين الابرياء، ولا يتوقف الامر عند النقص الحاد في الدواء والغذاء، بل تعداه ليشمل مقومات الحياة اليومية، هذه المعاناة دفعت العديد من الدول والمنظمات الى معارضة سياسة العقوبات الاقتصادية أو التحفظ عليها جدياً، ومع هذا فقد كانت العقوبات فعالة .

٤-دراسة إدريس قادر رسول، (العقوبات الدولية الاقتصادية وأثرها على حقوق الانسان) دراسة تحليلية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون جامعة صلاح الدين ٢٠٠٨.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها، إن العقوبات الاقتصادية لا تزال تتأرجح في أروقة مجلس الأمن والتهديد بأستخدامها ضد دول أخرى، حيث يتذرع مجلس الأمن والقوى المتنفذه فيه، بأن العقوبات الاقتصادية هي وسيلة لإنزال العقاب بحق الأنظمة السياسية الخارجة عن الشرعية الدولية، وهو ما أثار قدراً كبيراً من الرفض من قبل الرأي العام العالمي، وإنبرت للدفاع عنه العديد من المنظمات الدولية وغير الحكومية لحماية حقوق الانسان . وخلصت هذه الدراسة إن العقوبات الاقتصادية لم تحقق دورها الفعال

على مسرح الحياة الدولية، ولم تعد تتجاوب مع معطيات العالم الحديث وأوضحت إن العقوبات الاقتصادية ليست دائما بديلاً انسانياً للحرب ...

أما اطروحتنا الموسومة (العقوبات الدولية والإستقرار الإقليمي، العراق وإيران نموذجاً)

فقد كانت دراسة شاملة ووافية تضمنت العقوبات الدولية على إيران والعراق، فضلاً عن إنها إستطاعت حسب إعتقادنا الاجابة على الكثير من الاسئلة والاستفهامات وسد النقص والهفوات التي لم يتعرض لها الباحثون الذين سبقونا، وتعرضت للنتائج الوخيمة التي تعرض لها العراق بعد إحتلاله عام ٢٠٠٣من قبل القوات الامريكية والبريطانية، كنتيجة من نتائج العقوبات الدولية، التي فرضت عليه كما تطرقت الى أهم الاحداث والقرارات الدولية بصورة تاريخية متسلسلة، مستفيداً من الشواهد التاريخية والارهاصات، التي حدثت في هذه المدة الطويلة لأصدار هذه العقوبات على العراق، كما تناولت العقوبات الدولية والعقوبات الصادرة من قبل الولايات المتحدة على إيران على مدى أربعة عقود من الزمن، كما تناولت الخيارات المستقبلية للعلاقات الايرانية الامريكية في ضوء العقوبات الدولية وإنعكاساتها الاقليمية حاضراً ومستقبلاً ..

سادساً: هيكلية الدراسة

في ضوء الاشكالية التي تنطلق منها الاطروحة والفرضية العلمية الاساسية التي نريد البرهنة عليها أصبح من الضروري أن نعمل الى صياغة هيكلية الاطروحة، وبالشكل الذي يساعد على تنظيم البحث وتنسيقه، فضلاً عن، ترتيبه على وفق هذه الهيكلية، فقد تم تقسيم هذه الاطروحة على أربعة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة جاء الفصل الأول بعنوان (الاطار النظري والتاريخي للعقوبات الدولية) وقد قُسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :تناول المبحث الأول :تعريف العقوبات الدولية وأصولها التاريخية وتضمن مطلبين أساسيين، المطلب الأول: جرى فيه معرفة ماهية التدابير الاقتصادية وجاء في المطلب الثاني معرفة ماهية التدابير العسكرية، أما المبحث الثاني :كان بعنوان العقوبات الدولية في عهد التنظيم الدولي وتضمن مطلبين الاول، العقوبات الدولية في عهد عصبة الامم، والثاني العقوبات الدولية في ميثاق الأمم المتحدة، أما المبحث الثالث فكان عنوانه أنواع العقوبات من حيث الجهة التي تقررها والحالات التي يجوز فيها فرض التدابير، وتضمّن مطلبين أيضاً ،إذ جاء في المطلب الأول أنواع العقوبات الدولية من حيث الجهة التي تقررها وأفردَ المطلب الثاني الحالات التي يجوز فيها فرض التدابير، أما الفصل الثاني بعنوان (العقوبات الدولية على العراق) وتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تناول الأول :أسباب أزمة وحرب الخليج لعام ١٩٩٠-١٩٩١، ويحتوي على مطلبين رئيسيين :الأول يبحث في الجذور التاريخية للأزمة وتداعياتها، أما المطلب الثاني تناول دور الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة، أما المبحث الثاني فقد تناول الأمم المتحدة وأزمة وحرب الخليج ١٩٩٠- ١٩٩١، وإحتوى على مطلبين رئيسيين هما: قرارات مجلس الأمن وتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أما المطلب الثاني فتناول إنسحاب العراق من الكويت وإستمرار فرض العقوبات، أما المبحث الثالث تناول تقييم العقوبات الدولية على

العراق، من خلال مطلبين، الأول تناول مدى توافق قرارات مجلس الأمن لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، أما المطلب الثاني فقد تناول الأثار السلبية للعقوبات الدولية على العراق، أما الفصل الثالث فتناول العقوبات الدولية على الجمهورية الاسلامية الايرانية وتضمن مبحثين، الاول تناول البرنامج النووي الايراني، في مطلبين الأول الجذور التاريخية وتطور الملف النووي الايراني، أما المطلب الثاني فقد إنصرف في الأسباب والدوافع المحركة للبرنامج النووي الايراني، أما المبحث الثاني فقد تناول الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسمات العقوبات الدولية على إيران، وتضمن مطلبين تناول المطلب الأول دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الملف النووي الايراني أما الثاني فركز على سمات العقوبات الدولية المفروضة على إيران، أما المبحث الثالث فقد تناول الآثار والتحديات للعقوبات الدولية المفروضة على إيران وإنعكاساتها الداخلية وتضمن مطلبين: الأول الآثار السلبية للعقوبات المفروضة على إيران والثاني تطرق الى التحديات التي تواجه إيران في ظل العقوبات وطرق الالتفاف عليها، أما الفصل الرابع فقد جاء بعنوان(العقوبات الدولية على العراق وايران وانعكاساتها على الاستقرار الاقليمي)إذ تضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول العقوبات الدولية على العراق وإنعكاساتها على الاستقرار الاقليمي، وتضمن مطلبين الأول العقوبات الدولية على العراق وأثرها على البيئة الداخلية، في حين تناول المطلب الثاني العقوبات الدولية على العراق وإنعكاساتها الاقليمية، أما المبحث الثاني تناول العقوبات الدولية على ايران وإنعكاساتها على الاستقرار الاقليمي، وتضمن مطلبين الاول ركز على العقوبات على إيران وأثرها على الاستقرار الداخلي، أما الثاني تناول العقوبات على إيران وأثرها على الاستقرار الخارجي، أما المبحث الثالث تناول مستقبل النظام الاقليمي في ضوء العقوبات الدولية على العراق وإيران، وتضمن مطلبين، المطلب الأول مستقبل النظام الاقليمي الخليجي في ضوء نتائج العقوبات الدولية على العراق، وتضمن الثاني مستقبل النظام الاقليمي الخليجي في ضوء أستمرار العقوبات الامريكية على إيران والخيارات المحتملة .

وجاء بعد الفصل الرابع، الخاتمة، والاستنتاجات، والمقترحات ثم المصادر